

ماذا تعنى ؟ . . وأين نشأت ؟ ؟

« التاريخية » Historicis : نزعة فكرية تضيء النسبية والزمنية على الحقيقة ، وتربطها بتاريخها وزمنها ، رافضة أن تكون للحقائق - كل الحقائق - أية عمومية أو ديمومة أو إطلاق أو خلود . . معممة هذا الحكم على كل ألوان الحقائق ، بما فيها الحقائق الدينية - بل وخاصة الحقائق الدينية - بما فى ذلك « العقائد » و « القيم » و « الأخلاق » . . أى أنها تسوّى بين حقائق الدين والعلم الإلهى وبين معارف الإنسان . . ومن ثمّ فهى تنكر وجود « ثوابت للهوية » . . بل وتشكك فى وجود الهويات من الأساس! . .

ولقد بدأت هذه النزعة - فى فكر التنوير الأوروبى الوضعى - عند الفيلسوف الفرنسى « فولتير » [١٦٩٤-١٧٧٨م] والفيلسوف الإيطالى « فيكو » [١٦٦٨-١٧٤٤م] كجزء من سعى فلسفة التنوير الوضعية إلى نسخ الإطلاق الدينى واللاهوتى ، وإحلال العقل والعلم والفلسفة محل الدين والكنيسة واللاهوت . . أى إحلال النسبى محل المطلق .

ولقد نجحت هذه النزعة ، عندما سادت فى فكر النهضة الأوربية Rehaissance فى إحالة الثوابت الدينية النصرانية إلى « الاستيداع»! . . . فغدت هذه الثوابت - بنظر فلسفة التنوير الوضعى - لوئاً من « أساطير الأولين»! . . .

وإذا كان جوهر هذه النزعة ومقصدها الأساسى هو إقامة قطيعة معرفية كبرى - ومن ثمَّ عملية - مع الموروث الدينى ، وتحرير العقل والمجتمع من حاكمية الدين ، فسيان سميت هذه النزعة : « تاريخية » أو « حداثة » أو « علمنة » أو « ليبرالية» . . . فإن النتيجة واحدة ، وهى إقامة القطيعة المعرفية الكبرى مع ثوابت الدين ، وعزل السماء عن الأرض ، وجعل العالم والواقع والعقل والتجربة هى المرجعية الوحيدة للحياة الإنسانية ، دون الدين . . . وإحالة الدين إلى « مستودع التاريخ»! . . .

وفى تعريف غربى لهذه النزعة التنويرية الوضعية يقول الباحث الفرنسى « إميل بولاً » عنها وعن القطيعة التى تقيمها مع الدين واللاهوت :

« كان المسيحي الناتج (أو المتولد) عن حركة الإصلاح البروتستانتى حريصاً - على المستوى الدينى - على عدم تقديم الطاعة لإلا لله وكتابه ، لا لكهنوته ولا لخليفته (أى البابا) . وأما الآن - (أى مع التنوير) - فقد تم اجتياز عتبة ثانية : فلم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله الذى يستطيع أن يحاكم الأشياء بذاتها . . .

إن هذه الأيديولوجيا ، التي كشفها عصر التنوير للعالم ، والتي تضاد المسيحية عن طريق الخروج منها ، هي الأم ، بمعنى أن كل ما يتفرع عنها يتولد عن تطويراتها وتناقضاتها ، دون أن ينقض القطيعة الإبستمولوجية الكبرى التي تفصل بين عصرين من الروح البشرية : عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الإكويني [١٢٢٥ - ١٢٧٤م] ، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير . . فمنذ الآن فصاعداً راح الأمل بمملكة الله ينزاح لكي يخلي المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته . وهكذا راح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة ، وانتهى عهد التعالي العمودي لكي يحل محله عهد المحسوسية والعلاقات الأفقية والحدية . . لقد أصبح الإنسان وحده مقياساً للإنسان ، وأصبح حكم الله ، والسلطات الدينية التي تنتسب إليه ، خاضعاً لحكم الوعي البشرى الذى يطلق الحكم الأخير باسم الحرية ، هذه الحرية التي تمثل مكسبه الجديد . . غير القابل للنقض أبداً»^(١)

(١) هاشم صالح - مجلة [الوحدة] - المغرب - عدد فبراير - مارس سنة ١٩٩٣م ص ٢٠ ، ٢١ - وهو ينقل عن كتاب «إميل بولا» [الحرية ، العلمنة : حرب شطرى فرنسا ومبدأ الحدانة] - منشورات سيرف - باريس سنة ١٩٨٧م .

فهذا التتوير الؤضعى؁ بكل إفرآزآته وتجلآآته؁ ومنهآ «آآآرآخآة»؁ قد مثل «القطفآعة المعرفآة الكبرآة» مع الءآن؁ وآحل العقل وآآآربة محل الءآن وآلاهوت . .

* * *

ولقد وفءت هءة النزعة إى الشرق الإسلامى ضمن الوافء التفرآبى؁ الذى آءآنا فى ركآب الغزوة الآسآعمآرآة الغربآة الءءآة؁ آى آسلآت - مع الءفع - بفكر عصر التتوبر الأوروبى؁ سآعآة إى آآآلال العقل المسلم لتآببء وآببء آآآلال الأرض ونهب الثروآت . .

ولقد آءءت هءة النزعة لها أنصآرآً بآن المتفرآبآن العرب والمسلمآن؁ الذىن سعوا إى أن آكون نهضآنا المنشوءة على غرآر النهضة الأورآبة : آآرآرآً للعقل والمآآمع من الإسلام؁ كآآ آآرر العقل والمآآمع الأوروبى من الكنبسة وآلاهوت .

ولقد آآآت فى كآآآب أنصآر هءة النزعة الآرآخآة - من غلاة الءءآآبآن والعلمآنبآن - ووضآت - آلبآة وسآفرة - مقآصء إقآمة القطفآة المعرفآة الكبرآة - وآعملآة - مع شربعة الإسلام؁ وفقه معآملآة . . بل وآآى مع عقآبءته ومنظومة القآم والآآلاق آى آءآت فىه ! . .

وسنكتفى هنا - فى التمثيل على هذه النزعة التاريخية - بإيراد النصوص والأفكار التى تعبر عنها ، فى مشاريع فكرية ثلاثة ، لثلاثة من الحداثيين العلمانيين :

- ٢ -

النموذج الأول

أما أولهم^(١) فيدعو إلى إقامة قطيعة مع القانون الإسلامى ، عندما يحاول :

أولاً : اختزال التشريع القانونى الذى جاء به الإسلام ، حتى يصبح هذا التشريع القانونى الإسلامى هامشياً . . فيقول :

« إن بالقرآن ستة آلاف آية ، وما يتضمن منها أحكاماً للشريعة أو « تشريعات » - فى العبادات أو فى المعاملات - لا يصل إلى سبعمائة آية ، منها حوالى مائتى آية فقط هى التى تقرر أحكاماً للأحوال الشخصية والمواريث أو للتعامل المدنى والجزائى الجنائى ، أى أن الآيات التى تُعد تشريعات (قانونية) للمعاملات هى مجرد جزء من ثلاثين جزءاً من آيات القرآن ٦٠٠/٢٠٠ بعضها منسوخ ولا يُعمل به ، أى أن

(١) هو المستشار محمد سعيد العشماوى .